احلاف الاعتبارات التي هي معصبات الاحوال ولمكن دفعها بانك قد عرفت
ان معنى قوله فان مقامات الكلام متفاوته هو انها متفاوته في الاقتضاء او يقال
الدعوى بديهيه وهذا تنبيه باعادة الدعوى بلفظ اوضح او بانه تعليل لعليه
تفاوت المقامات لاختلاف بعض الحال لا لتفاوت المقامات قوله وفي المقام
كونه محلا له قيل تخصيص ح لكذا الامر الداعي باطلاق المقام عليه دون
المحل ما باعتبار ان المقام من قيام الشوق بمعنى واحه فذلك الامر الداعي
مقام التاكيد اى محل واجه او على تشبيه حسن التاكيد في مقام التردد
مثلا باستقامته وانتصابه من قيام العود بمعنى استقامته وانتصابه
او لانه كان من عادتهم العامر في تناشد الاشعار وامثاله فاطلق المقام
على الامر الداعي لانهم يلاحظونه في محل قيامهم كذى قيل وفي دعوى التخصيص
نظر اذ يقال لم يصادف هذا الكلام محله قوله وفي هذا الكلام الخ اما الضبط
فظاهر واما التحقيق فكانه لما حصل من تفصيل الشي المعني بقوله فمقام
كل من التنكير الخ وحل عبارة المختصر على ذلك بعيد قوله اى خلاف كل منها ظاهر
العبارة مشعر بان الضمير في خلافه راجع الى كل المذكورات وهو فاسد
كون مقام التنكير مباينا لخلاف مقام التقديم مثلا وفساده ظاهر
فالصواب ان يقال اى خلاف نفسه الا انه تسامح في العبارة فعبر عن
خلاف نفسه بخلاف كل منها اشارة الى ان الضمير راجع الى كل واحد
من هذه الاربعة على سبيل البدل وملاحظة الخصوصية واعتمد فيه
على ظهور المراد قوله نفسه موكد الخ التقييد بالموكد وباداة
القصر مشترك بين الحكم والتعليق وسائر متردد بين المسند
والمعلق وبشرط مختص بالمسند ومتعلق مشترك بين الثلاثة الاخيرة وعلى هذا الانسب
رجوع الضمير في نفسه الى المجموع مما ذكر من الامور الخمسة بتاويل لانه حينئذ

لا يستقيم

لا يستقيم كله او اد المجموع لا يتقيد بالموكد او بالادوات الخ او يجعله من قبيل
اللف والنشر المرتب بان يكون تقييده بموكد راجعا الى اطلاق الحكم وتقييده
باداة قصر الى اطلاق التعلق وهكذا الخ لان كل واحد من المقيدات لا
يختص بمقابله من المطلقات كما عرفت واللف والنشر المرتب يقتضي نوع
اختصاص لبعض مراتب النشر بالنسبة الى مقابله من مراتب اللف دون
بعض وهذا المعنى مفقود فيما نحن فيه وبهذا اندفع ما يتوهم انه يكفي لصحة
هذا الاحتمال صحة تعلق الاول بالاول والثاني بالثاني وهكذا فالوجه
ان يرجع الضمير الى احدها مطلقا وانه صادق على كل منها فيصح تقييد
احدها بموكد وكذا وكذا ولا يلزم اتحاد ذلك الاحد بل قد يكون في بعض
المراتب غيره في غيرها ولا حاجة الى ان يقدر هكذا او تقييده باداة قصر
او تقييده بتابع الخ حتى يكون الضمير في كل مرتبه راجعا الى شي اخر للغنية
عنه بما ذكرنا قوله ولكل كلمة مع صاحبتها مقام قيل الظاهر ان المعنى لكل
كلمة مع صاحبتها مقام ليس لتلك الكلمة مع غير تلك الصاحبة مطلقا سواء
شارك الغير تلك الصاحبة في اصل المعنى اولا وكذا للماضي مع إن مقام ليس
له مع غيره فما وجه ترك الثاني بالكلية وتقييد الاول بصورة المشاركة في اصل
المعنى اجيب بان الثاني مذكور معنى لانه يصدق على المصاحبة مع الكلمة انها
كلمة مع صاحبتها فيندرج المقام الذي للصاحبة مع غير الكلمة بالنسبة الى المقام الذي
للكلمة مع غير الصاحبة فقد افدنا ان هذا المقام ليس للصاحبة مع غير الكلمة
ايضا فيعلم في المثال المذكور ان لان مع الماضي مقام ليس لها مع غيره وليس
له مع غيرها لان الماضي مع ان كلمة مع صاحبتها فيكون لها مقام ليس لها مع
غير الصاحبة واما وجه التقييد بالمشاركة فهو ان صورة المشاركة هي
المشتملة على غرابة والمحتاج الى البيان فلو لم تقيد بالمشاركة لربما توهم ان

Copyright © King Saud University